

العمل المتعلقين بإقامة نظام إقتصادي دولي جديد، وقرارها ٣٣٦٢ (د-١-٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الإقتصادي الدولي.

وإذ تُحيط علماً بتقرير مجلس الأغذية العالمي عن أعمال دورته الرابعة، المعقودة في مدينة مكسيكو في الفترة من ١٢ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٧٨<sup>(١٤٦)</sup>.

وإذ تُحيط علماً بالقرار الذي اتخذته، في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨، مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن ترتيب دولي يحل محل الاتفاق الدولي للقمح لعام ١٩٧١، المُمَدَد<sup>(١٤٧)</sup>.

وقد نظرت في بيان الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن نتائج المؤتمر المشار إليه أعلاه<sup>(١٤٨)</sup>.

وإدراكاً منها للأهمية البالغة لعقد ترتيب دولي للقمح يحل محل الاتفاق الدولي للقمح لعام ١٩٧١، المُمَدَد.

١ - تُعرب عن أسفها العميق وقلقها الشديد لتوقف المفاوضات الجارية بشأن ترتيب يحل محل الاتفاق الدولي للقمح لعام ١٩٧١، المُمَدَد :

٢ - تطلب إلى رئيس مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن ترتيب دولي يحل محل الاتفاق الدولي للقمح لعام ١٩٧١، المُمَدَد، أن يقوم، في أقرب وقت ممكن، بإجراء المشاورات المطلوبة في قرار المؤتمر المؤرخ في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ :

٣ - تحث جميع البلدان على الاشتراك بصورة بناءة في المشاورات المشار إليها أعلاه :

٤ - تطلب إلى اللجنة المؤقتة لمؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن ترتيب دولي يحل محل الاتفاق الدولي للقمح لعام ١٩٧١، المُمَدَد، أن تنظر، على سبيل الاستعجال، في توجيه توصية إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بقصد استئناف المؤتمر :

٥ - تحث جميع الحكومات على مضاعفة جهودها في سبيل النجاح المبكر في التوصل إلى عقد ترتيب دولي يحل محل الاتفاق الدولي للقمح لعام ١٩٧١، المُمَدَد.

#### الجلسة العامة ٩٠

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨

(١٤٦) المرجع نفسه، الملحق رقم ١٩ (A/33/19 و Corr.1).

(١٤٧) TD/B/WHEAT.6/9.

(١٤٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والثلاثون،

اللجنة الثانية، الجلسة ٥٤، الفقرة ٣؛ والمرجع نفسه، اللجنة الثانية، كراسة

الدورة، التصويب.

وإذ تضع في اعتبارها أن التدابير التي في متناول أيدي البلدان النامية لا تستطيع في حد ذاتها السيطرة على التضخم الذي يستشري على نطاق دولي.

وإذ تُشير إلى قرارها ١٧٥/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، الذي طلبت فيه من الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن ينشئ فريق خبراء حكوميين على مستوى عالٍ لدراسة ظاهرة التضخم العالمية، وأن يحيل تلك الدراسة مشفوعة بتعليقات مجلس التجارة والتنمية إلى الجمعية العامة، كما يتسنى لها أن تقرّ ما ينبغي اتخاذه من تدابير، بما في ذلك إمكانية عقد مؤتمر عالمي معني بالتضخم.

١ - تُحيط علماً بتقرير فريق الخبراء الحكوميين عالي المستوى التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمعني بآثار ظاهرة التضخم العالمية على عملية التنمية<sup>(١٤٤)</sup>، وكذلك بتعليقات مجلس التجارة والتنمية في دورته الثامنة عشرة<sup>(١٤٥)</sup> :

٢ - تُحيط علماً، على وجه الخصوص، بالنتائج العامة التي توصل إليها فريق الخبراء بشأن تحليل آثار ظاهرة التضخم العالمية على البلدان النامية :

٣ - ترحب من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يوصي، في دورته الخامسة، باتخاذ تدابير سياسية دولية لمكافحة ظاهرة التضخم العالمي، التي تبتد في هبوط قيمة بعض العملات الرئيسية، وللفضاء على ما للتضخم المستشري على نطاق دولي من آثار إقتصادية وإجتماعية على البلدان النامية، مع مراعاة النتائج والتوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء :

٤ - ترحب كذلك من المجتمع الدولي أن يوجّه عناية خاصة لمشكلة التضخم الدولي في المفاوضات المتعلقة بإقامة النظام الإقتصادي الدولي الجديد وفي إعداد الإستراتيجية الإنمائية الدولية الجديدة.

#### الجلسة العامة ٩٠

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨

١٥٦/٣٣ - مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن ترتيب دولي يحل محل الاتفاق الدولي للقمح لعام ١٩٧١، المُمَدَد

#### إن الجمعية العامة،

إذ تُشير إلى قرارها ٣٢٠١ (د-١-٦) و ٣٢٠٢ (د-١-٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤، والمتضمنين الإعلان وبرنامج

(١٤٤) TD/B/704.

(١٤٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والثلاثون،

الملحق رقم ١٥ (A/33/15)، المجلد الثاني، الفقرات ٣٩٢ - ٤٠٤.